محمود عزت القائم بأعمال المرشد العام لتنظيم الإخوان الإرهابي..

ما حقيقة حصوله على الجنسية اليمنية؟

وكيف يشكل اعتقاله ضربة موجعة لإخوان اليمن؟

لماذا دفعت أزمة الخليج مع قطر التنظيم الدولي للاعتماد على فرع اليمن في مناهضة التحالف؟

«الأمناء» تقرير / نصر محسن:

يبدو أن فرع التنظيم الدولي للإخوان في اليمن، أكثر الفروع تضررا من اعتقال السلطات المصرية للمرشد محمود عزت، لما كان يمثله من دورٍ سياسي وعسكري للأشد الفروع نشاطاً، وآخرها حاكما لسلطات الرئيس المؤقت عبدربه منصور هادي، المنتهية ولايته في العام 2014م.

والجمعة الماضية، أعلنت السلطات الأمنية المصرية القبض على القيادي الإخواني الهارب محمود عزت القائم بأعمالٍ المرشد العام لتنظيم إخوان الإرهابي، مختبئاً بإحدى الشقق السكنية بمنطقة التجمع الخامس في العاصمة القاهرة.

ووصفت مصادر دبلوماسية يمنية عزت بأنه: «كان المحرك الرئيس للفرع اليمني الحاكم، وأدار سريا عمل التنظيم في بناء تحالفات للإخوان مع الحوثيين ذراع إيران».

ورجحت مصادر يمنية أن «الأزمة الخليجية والعربية مع قطر، دفعت التنظيم الدولي إلى الاعتماد بشكل كلي على الفرع اليمني في مناهضة التحالف العربي بقيادة السعودية».

وأكدت المصادر أن الفرع اليمني المصنف من قبل السعودية في العام 2014م، اعتمدت على قيادات يمنية ليست لها أي ارتباطات تنظيمية بالفرع، لسهولة تحركها بين عواصم عدة أبرزها «القاهرة ومسقط والدوحة وإسطنبول».

مصادر وثيقة الصلة كشفت عن معلومات متعلقة بعلاقة مرشد الإخوان المعتقل واليمن، التي زارها وأقام فيها كثيراً، كان آخرها في العام 2013م، عقب الإطاحة بنظام الإخوان في مصر، لكن اعتقاله في القاهرة ربما يشكك في مصداقية خروجه وعودته إلى مصر.

وأشارت المصادر إلى الارتباط الوثيق لعزت باليمن، حيث يرجح الصحافي صالح البيضاني «أن يكون محمود عزت قد حصل على الجنسية اليمنية».

وقال البيضاني في تصريح العام الماضي «أنه حتى نهاية العام ٢٠١٣ كان محمود عزت وعدد من قيادات الإخوان البارزين لا زالوا في صنعاء بحسب معلومات خاصة، كما أني قابلت أحدهم بالصدفة ذات يوم بعد الانقلاب الحوثي».

وأكد أن «عزت هرب إلى اليمن قبل ذلك في العام ١٩٨٢م وعمل في جامعة صنعاء ويرجح أنه حصل على الجنسية اليمنية». مصدر دبلوماسي يمني قال: «لا نستبعد أن تكون اليمن قد منحت الجنسية لمرشد التنظيم الدولي، اليمن ظل حاضنا لقيادات التنظيم الدولي، وساعد الفرع اليمني قيادات إخوانية سعودية على الفرار صوب أوروبا بعد منحها الجنسية اليمنية، التي كانت تمثل جواز عبور لأي ملاحق من قيادات التنظيم الإرهابية».

وقالت مصادر إعلامية مصرية إن «محمود عزت متورط في قضايا إرهابية كبيرة، وقد يواجه عقوبة الإعدام».

وبشأن علاقته باليمن، قال صحافيون إن «الفرع في اليمن هو امتداد للأم في مصر، وعزت زار صنعاء في مطلع الثمانيات وعمل هناك في جامعة صنعاء، وتكررت زياراته لليمن كثيراً، خصوصا بعد تأسيس الفرع اليمني بشكل رسمي في مطلع التسعينات حزب سياسي أطلق عليه حزب التجمع اليمني للإصلاح، وهو النسخة اليمنية من الإخوان».

وقال الناشط السياسي علي الأسلمي إن الكثير من إخوان اليمن تتلمذوا على يد القيادي الإخواني القائم بأعمال المرشد العام للجماعة بمصر محمود عزت.

وقال الأسلمي «محمود عزت كثير من إخوان اليمن تتلمذوا على يده كان أحد كوادر جامعة صنعاء، فهو أول من أرشد طلاب الجامعة إلى تكوين رابطة طلابية الرابطة كانت مرجعية إخوانية غير معلنة من خلالها استقطبوا طلاب كثر تمت أدخلتهم فكريًا عن طريق الرابطة».

وتوقعت مصادر سياسية يمنية أن تشكل عملية اعتقال مرشد الإخوان ضربة موجعة لفرع التنظيم في اليمن، وهو آخر الفروع الحاكمة، وهو ما قد يلقي ذلك بظلاله على تنفيذ الأجندة القطرية التركية الرامية إلى السيطرة على الجنوب وباب المندب.

واعتبرت مصادر يمنية، طلبت عدم الإشارة إلى اسمها، «أن السلطات المصرية تدرك أبعاد التحرك القطري التركي للسيطرة على باب المندب وخليج عدن وبحر العرب، وتوقيت اعتقال مرشد الإخوان، ربما جاء ليؤكد على جدية الموقف المصري في مواجهة التنظيم الإرهابي والأجندة الإقليمية التي تقف خلفه».

وأكدت المصادر أن الفرع اليمني سيكون أكثر الفروع تضررا من اعتقال المرشد الأعلى، حيث يواجه التنظيم العديد من الأزمات جراء محاولته إطالة أمد الصراع في اليمن لبناء قاعدة عسكرية ضخمة يعول عليها في فرض أي أجندة إقليمية ودولية للتنظيم الدولي ومن يقف خلفه.

وتوقعت المصادر أن يكشف مرشد الإخوان معلومات خطيرة بشأن عمل الفرع اليمني ودوره وارتباطه بالتنظيم الممول قطريا وتركيا.

ويواجه إخوان اليمن الذين يتحكمون في سلطات اليمن الشرعية عقوبات أمريكية وضعت أبرز قادة التنظيم على قوائم الإرهاب بعد تورطهم في تسخير أموال تأتي من الخارج في دعم تنظيم القاعدة وداعش، علاوة على ذلك، لا يثق الإخوان بالسعودية التي وضعتهم قبل أعوام على قوائم التنظيمات الإرهابية، وسعت لاستنزافهم من خلال إقحامهم في حرب مع الحوثيين، غير أنهم تنبهوا لذلك ودخلوا في تحالفات علنية مع الحوثيين الموالين لإيران.

وتخوض قوات الإخوان معارك في الجنوب، بغية السيطرة عليه، غير أن هذه المعارك تواجه مقاومة شديدة من القوات الجنوبية، التي تقف سداً منيعاً أمام أي اختراق لهذه الميليشيات المدعومة من أطراف إقليمية معادية.

من هو محمود عزت المرشد العام لتنظيم الإخوان الإرهابي؟

وُلد محمود عزت إبراهيم، وشهرته محمود عزت، في 13 أغسطس 1944 بالقاهرة، وحصل على الثانوية العامة عام 1960، وعلى بكالوريوس الطب حتى عام 1975، نظراً لدخوله السجن، فيما نال درجة الماجستير عام 1980 والدكتوراه عام 1985 من جامعة الزقازيق، وحصل علي دبلوم معهد الدراسات الإسلامية عام 1998 وإجازة قراءة حفص من معهد القراءات عام 1999.

وتعرف عزت على جماعة الإخوان المسلمين، في مرحلة مبكرة من عمره عام 1953 وكان وقتها يبلغ 9 أعوام فقط، وانتظم في صف الإخوان سنة 1962، وكان وقتها طالباً في كلية الطب.

واعتقل عزت، لأول مرة في عمره عام 1965، وحكم عليه بعشر سنوات وخرج عام 1974 ليكمل دراسته بكلية الطب والتي تخرج منها عام 1976م، وظل يمارس دوراً عاما في العمل الدعوي بالجماعة وخاصة مع طلاب الجامعات، حتى التحق بالعمل في جامعة صنعاء في قسم المختبرات سنة 1981، ومنها إلي إنكلترة ليكمل رسالته لنيل درجة الدكتوراه والتي عاد لنيلها من جامعة الزقازيق عام 1985م، واختير عزت، عضوًا في مكتب الإرشاد سنة 1981، وبرغم دوره الهام داخل التنظيم والذي يصفه شباب الجماعة بأنه من يحدد سياسات الإخوان وخطواتهم القادمة من خلف الكواليس، لذا فقد أثار غيابه عن منصة التحالف الوطني لدعم الشرعية خلال اعتصامها بمنطقة رابعة العدوية العديد من علامات الاستفهام فيما توقع البعض هروبه خارج البلاد إلي غزة، حيث تربط جماعة الإخوان المسلمين علاقة قوية بحركة حماس، فيما توقع البعض الآخر مغادرته إلي صنعاء باليمن لما لها من علاقات قوية كونها خلال فترة عمله هناك خلال فترة الثمانينيات.

واعتقل عزت، لأكثر من مرة، لعل أشهرها كان في مايو 1993 حينها حبس علي ذمة التحقيق مدة ستة أشهر في قضية الإخوان المعروفة إعلاميا بقضية «سلسبيل» والتي تورط فيها المهندس خيرت الشاطر وحسن مالك القياديين بالجماعة، وبعدها بعامين في 1995 حكم عليه بخمس سنوات خرج عام 2000 بقضية لمشاركته في انتخابات مجلس شورى الجماعة، واختياره عضواً في مكتب الإرشاد

ويعد القيادي الإرهابي المسؤول الأول عن تأسيس الجناح المسلح بالتنظيم الإخواني الإرهابي، والمشرف على إدارة العمليات الإرهابية والتخريبية التي ارتكبها التنظيم في مصر عقب ثورة 30 يونيو / حزيران 2013 وحتى ضبطه والتي كان من أبرزها حادث اغتيال النائب العام الأسبق الشهيد هشام بركات، أثناء خروجه من منزله باستخدام سيارة مفخخة والتي أسفرت عن إصابة 9 مدنيين.

وكان عزت مسؤولاً عن العديد من العمليات الإرهابية وحكم عليه بالسجن لعدة سنوات بين 1992 و2000، وفي 2013 أعلنت الجماعة الإرهابية رسمياً أن محمود عزت النائب الثاني لمرشد الجماعة سيتولى منصب المرشد العام بشكل مؤقت، بدلاً من محمد بديع الذي قُبض عليه بنفس الفترة.

وهرب محمود عزت إلى اليمن بعد ثورة 30 يونيو / حزيران 2013 التي أطاحت بنظام الإخوان، وأدرجته محكمة النقض ضمن قوائم الكيانات الإرهابية في 2018م.